

## فلسطينيو 1948

# الجبهة الداخلية للاستعمار الاستيطاني ودورهم في إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني

عوض عبد الفتاح، فلسطين

في لحظة تاريخية تُرتكب فيها إبادة مفتوحة بحق الشعب الفلسطيني في غزة، وتتواصل فيها عملية تفكيك الضفة الغربية واستباحتها، ويتصاعد فيها العدوان الإمبريالي في المنطقة، ضدَّ إيران ولبنان وسورية والعراق واليمن، يبدو طرح سؤال فلسطينيي 1948—حول موقعهم، ودورهم، ومصيرهم—وكأنه خارج السياق، أو حتى وكأنه ترف فكري. فالصورة السطحية توجي بأنهم الأقل تضرراً مقارنة ببقية تجمعات الشعب الفلسطيني، والأقل تعرّضاً للقتل والتدمير اليومي. وهم بالفعل أقل تعرّضاً للخسارة في الأرواح، بل يمكن القول إنَّ ذلك لا يُقارَن بما تعرّض له التجمعات الفلسطينية الأخرى. لكن، هل هذا هو الوجه الوحيد لواقعهم؟

هذه القراءة ليست فقط قاصرة، بل مضلّلة، فهي تُخفي حقيقة أن فلسطينيي الداخل يشكّلون، موضوعياً، الجبهة الداخلية للاستعمار الاستيطاني، وأنَّ موقعهم هذا، بكلِّ ما يحمله من تعقيد وتناقض، يجعله أحد المفاتيح لفهم طبيعة المشروع الصهيوني نفسه، وإمكانات تفكيكه، إذا ما أحسنت إدارة النضال. فهذا الوجود الفلسطيني الذي نجا من التطهير العرقي سنة 1948، لم يتحوّل إلى أقلية طبيعية داخل دولة طبيعية، بل بقي داخل بنية استعمارية تسعى باستمرار إلى إدارته واحتوائه وتفكيكه. ومن هنا، فإنَّ فهم موقع فلسطينيي 1948 ليس مسألة فرعية، بل يمكن أن يشكّل ذخراً استراتيجياً في معركة البقاء في الوطن الممتدّ من البحر إلى النهر. والأهمُّ أنه قد يشكّل مدخلاً أساسياً لإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني على أسس تحرّرية شاملة. ولكن، هل بعد كل الذي جرى من إبادة، يظلُّ هذا الافتراض، المستمدُّ من وجودهم في قلب الوحش، ومن مواظنتهم الكولونيالية، صحيحاً؟ هل القيود الجديدة التي أُضيفت إلى عُدة القمع الموجودة أصلاً، تسمح لهم بلعب الدور الذي كان ولا يزال مأمولاً منهم في إطار المشروع الوطني الفلسطيني؟ أم أنَّ التعويل على دور تحرّري في المدى المنظور بات ضرباً من الخيال؟

حتى نفهم عمق هذه الأسئلة، التي قد لا نجد لها أجوبة قاطعة حالياً، لا بدُّ أن نعيد سرد سيرورة الوجود لهذا الجزء من شعبنا. فمنذ لحظة تأسيسه، لم يتعامل نظام الاستعمار الصهيوني مع الفلسطينيين الذين بقوا داخل المنطقة المحتلة سنة 1948 بوصفهم مواطنين متساوين، بل بوصفهم بقايا شعب جرى اقتلعه جزئياً، ويجب التحكم بما

تبقى منه. هكذا نشأت ما يمكن تسميتها بـ"المواطنة الكولونيالية". هذه المواطنة ليست عقداً اجتماعياً قائماً على المساواة، بل أداة حكم تسمح بدمج السكّان الأصليين إدارياً، مع إبقائهم خارج دوائر القوة والسيادة. فهي تمنح حقوقاً شكلية، لكنّها تُبقي البنية السياسية والاقتصادية والأمنية مغلقة أمامهم. لم يحصل فرض المواطنة برغبة صهيونية، بل بطلب من منظمة الأمم المتحدة كشرط لقبول الكيان الجديد، إذ عُصي فيها.

بهذه الصيغة، استطاعت "إسرائيل" أن تقدّم نفسها إلى الغرب كدولة ديمقراطية طمعاً في استمرار الدعم الأخلاقي والعسكري والمالي والسياسي، بينما تحافظ، في الوقت ذاته، على نظام تمييز بنيوي. لم تكن المواطنة مدخلاً للمساواة، بل إطاراً قانونياً لإدارة اللا-مساواة والنهب. وهكذا ظلّ الغرب يتعامل معها كدولة ديمقراطية وحيدة في منطقتنا، متجاهلاً الطرد الجماعي ورفض تطبيق قرار عودة اللاجئين 194، ومباشرة المخططات الاستعمارية بحقّ من بقي من الفلسطينيين وأملآكهم وبلدآتهم.

ولو جرى النظر إلى "إسرائيل" من زاوية تعاملها مع الفلسطينيين المواطنين فيها، الناجين من النكبة مبكراً، لما كان ممكناً تسويق فكرة أنّ الصراع في فلسطين هو مجرد نزاع على حدود العام 1967، أو أنّ إنهاء الاحتلال كفيل بإنتاج سلام عادل. فلسطينيو الداخل هم الدليل الحيّ على أنّ جوهر الصراع كولونيالي، أي بين مشروع تحرّري ومشروع استعماري اقتلاعي، وليس نزاعاً بين دولتين. هؤلاء ليسوا ضحايا يهودية الدولة فقط، بل ضحايا ديمقراطيّتها التي لم تكن لتسوّق إلى شعوب الغرب لولا التخطيط والتنفيذ، عن سبق إصرار، بطرد الغالبية الساحقة من الفلسطينيين. هكذا وُلدت الأغلبية اليهودية الاستيطانية لتمهّد الطريق لتشييد الديمقراطية الإجرامية. وعبر هذه الأغلبية، سُنتّ القوانين واعتمدت الإجراءات الإدارية لممارسة الاستعمار الداخلي، وفق ما خلصت إليه دراسة الباحث إيليا زريق في العام 1979.

## من التطهير العرقي إلى إدارة البقاء

لم يكن فشل التطهير العرقي الكامل سنة 1948 نهاية المشروع الصهيوني، بل بداية مرحلة جديدة منه: إدارة وجود الفلسطينيين الذين بقوا. فخلال عقدين من الحكم العسكري، جرى تفكيك المجتمع الفلسطيني، عبر: مصادرة الأرض، وتدمير الاقتصاد الزراعي، وعزل القرى، وتقييد الحركة، وتجريم العمل السياسي المستقل. لم يكن الهدف دمج الفلسطينيين، بل منع إعادة تشكيلهم كجماعة سياسية قادرة على المقاومة.

لكن هذه السياسات لم تحقّق إخضاعاً كاملاً. فجاء يوم الأرض في العام 1976 كتحوّل تاريخي أعاد الفلسطينيين داخل "إسرائيل" إلى ساحة الفعل السياسي الجماعي، وأكّد أنّ الصراع على الأرض لم ينته، بل دخل مرحلة جديدة. ومنذ ذلك الحين، تواصلت محطات المواجهة: من هبّة القدس والأقصى في العام 2000، إلى هبّة الوحدة والكرامة في العام 2021، وصولاً إلى المواجهة الصامتة، والمكبوتة أحياناً، خلال حرب الإبادة على غزة في أواخر العام 2023.

## التحوّلات الفكرية والسياسية: من المساواة إلى تفكيك البنية

حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، هيمن خطاب المطالبة بالمساواة دون تعريفه، قاده "الحزب الشيوعي الإسرائيلي"، وذلك قبل أن تتبلور حركات ومنظمات سياسية، مثل حركة أبناء البلد، والحركة الإسلامية، ومجموعات وطنية أخرى، تعارضت برامجها وتوجّهاتها الفكرية والسياسية مع هذا الخطاب. لكن مع التسعينيات، بدأ يتشكّل وعي سياسي جديد، يعيد تعريف الصراع، ويربط بين الظلم الذي يعانيه فلسطينيو الداخل والبنية اليهودية الاستعمارية للكيان.

جاء تأسيس حزب التجمّع الوطني الديمقراطي كتعبير عن هذا التحوّل، حيث طرح مفهوم "دولة المواطنين" كتحدٍّ مباشر لليهودية الدولة، ونقل النقاش من الحقوق الفردية والجماعية إلى طبيعة النظام نفسه. مثّل ذلك اجتهاداً بشأن كيفية استئناف الصراع مع الفكر الصهيوني من داخل المؤسسات الصهيونية، بعد التوقيع على اتفاق أوسلو التصفوي، الذي منح الشرعية للصهيونية عملياً، مسلماً بالإملاء الصهيوني بأنّ هذا الجزء من شعب فلسطين شأن "إسرائيلي" داخلي. ساهم هذا الحزب في توليد حيوية فكرية وسياسية وجماعية لافتة، وتولّدت بوجي منه أطر فكرية وثقافية وقانونية غير تقليدية، تتحدّى البنية اليهودية المغلقة للكيان. ووُلد جيل من الباحثين والأكاديميين الذين راحوا يربطون مستقبل هذا الجزء من شعبنا بالمستقبل التحرّري لعموم الشعب الفلسطيني والعالم العربي، مستندين إلى إطار التحليل الكولونيالي. لم يكن هذا الطرح، "دولة المواطنين"، الذي تبدو لغته السياسية مساومة، مجرد برنامج إصلاح، بل محاولة سياسية واعية لإبقاء الصراع مفتوحاً مع الصهيونية في ظلّ انزلاق القيادة الفلسطينية نحو تسوية أوسلو التي أعادت تعريف القضية الفلسطينية باعتبارها نزاعاً على حدود، لا صراعاً تحرّرياً.

لكن مشروع "دولة المواطنين"، الديمقراطي والإنساني، واجه صداً وتحريضاً من المؤسسة الصهيونية ومثقفها، تُرجمّ إلى ملاحظات قانونية ومحاولات متكرّرة لشطبه، بالقول إنّه يحاول تقويض دولة "إسرائيل" من الداخل من خلال استغلال الديمقراطية. ومع صعود اليمين القومي والديني، لم يعد النظام "الإسرائيلي" معنياً حتى بالحفاظ على مظهره الديمقراطي، بل انتقل إلى تكريس التفوّق اليهودي بشكل صريح، قانونياً وسياسياً. وقد تمّ حظر حركة سياسية كبيرة، هي الحركة الإسلامية الشمالية، على الرغم من أنّها كانت تعمل ضمن القانون "الإسرائيلي"، وتتبنّى ما تسميه "المجتمع العصامي"، أي الاعتماد على الذات.

وهكذا، وصل خطاب المساواة، وخطاب "دولة المواطنين"، وخطاب "المجتمع العصامي"، إلى طريق مسدود، أي جميع مشاريع الأحزاب المختلفة، لأنّ النظام الصهيوني نفسه غير قابل للإصلاح، كونه يستند إلى أيديولوجيا مغلقة، بل ولأنّه ذو طبيعة إقصائية. وهذا، على ما يبدو، فرمل سيرورة كانت تحدث داخل بعض الحركات والأحزاب السياسية للتحرّر من قيد الخصوصية وربطها بمجمل المشروع الفلسطيني التحرّري. ولهذا رأينا ظهور مبادرات نوعية، من خارج الأحزاب، وإن كانت محدودة التأثير السياسي حتى الآن، سواء في مجال

الأكاديمية أو الثقافة أو الفن، أو حملات تنبئى مشاريع سياسية مثل حملة الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين الانتدابية، التي انطلقت من مدينة حيفا، وامتدت إلى أوساط مثقفة وناشطة في الضفة الغربية وغزة والشتات. كما وينخرط في السنوات الأخيرة عديد المثقفين والباحثين من داخل "الخط الأخضر" في مبادرات وطنية مستقلة ومهمة تحت عنوان: إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني من خلال محاولة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية أو بناء تيّار وطني ثالث.

## سؤال السكون: بين القمع والتحوّلات الاجتماعية

إذا كان الحكم العسكري يمثّل مرحلة السيطرة المباشرة، فإنّ المرحلة الراهنة تمثّل انتقالاً إلى نمط أكثر شمولاً من الردع. فمنذ طوفان الأقصى، في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، لم يعد القمع موجّهماً فقط إلى النشاط السياسي، بل إلى الوجود السياسي ذاته. فالتعبير عن التضامن، أو حتى الحزن، بات يُجرّم، فعُمت الاعتقالات، والفصل من العمل، والملاحقات الأكاديمية والطلابية و التضييقات في مؤسسات الرعاية الصحية... وأصبحت كلّها أدوات قمع يومية. وفي الوقت ذاته، يجري تفكيك المجتمع من الداخل عبر رعاية الجريمة المنظّمة، من قبل نظام الأبارتهايد. هنا، تتجلّى معادلة استعمارية كلاسيكية: قمع من الأعلى، وفوضى من الأسفل. إنّ ما يجري تجريمه اليوم ليس العنف، بل إمكانية تشكّل وعي سياسي جماعي. لقد أثار ما بدا ك"سكون" خلال حرب غزة تساؤلات حادّة، لكن هذا السكون ليس دليلاً على انكفاء سياسي، بقدر ما هو تعبير عن تكثّف القمع وتغيّر في شروط الفعل.

فهناك تحولات اجتماعية عميقة، أهمّها: توسّع الطبقة الوسطى، وصعود الفردانية، وتزايد الارتباط بالاقتصاد "الإسرائيلي"، وتعمّق الفجوات الطبقية. هذه التحوّلات أعادت تشكيل السلوك السياسي، وأضعفت الاستعداد للمخاطرة الجماعية. كما أن شدة القمع غير المسبوقة لعبت دوراً حاسماً في كبح الحراك. وليس هذا فحسب، بل أدّى هذا القمع والتخويف والتحرّيش الممنهج على القوى الوطنية إلى إضعاف الكيانات التمثيلية الجماعية والحزبية. والأخطر من ذلك أنه أنتج ظاهرة سياسية انحرافية، أو لا-سياسية، غير مسبوقة في التاريخ النضالي لفلسطيني 1948. تتمثّل هذه الظاهرة في انزلاق أحد مركّبات الجسم السياسي العربي، متمثلاً في الحركة الإسلامية الجنوبية، إلى الالتحاق بحكومة الأبارتهايد، والتنظير المستمر الذي يسعى إلى الإقناع بجدوى هذا النهج الهجين، ما يخلق وعياً مشوّهاً لدى شرائح من الطبقة الوسطى، ويهمّش العمل الشعبي وسياسات الشارع. وكانت هبة الكرامة والوحدة في العام 2021، التي عكست عنفوان المجتمع الفلسطيني داخل "الخط الأخضر"، لحظة كاشفة لعمق أزمة الأجسام السياسية والتمثيلية، إذ كانت غائبة عن هذه الهبة التي قادها الشباب. ومع ذلك، فإنّ قراءة هذا الواقع بوصفه انسحاباً نهائياً هي قراءة خطأ. فالتاريخ القريب يثبت أنّ هذا المجتمع قادر على إعادة إنتاج الفعل السياسي في لحظات مفصلية.

## المعوقات البنيوية أمام الدور القيادي

على الرغم من موقعهم المركزي، لا يستطيع فلسطينيو الداخل أن يلعبوا دوراً مركزياً في قيادة المشروع الوطني دون إعادة تقييم تجربتهم، وإحداث نقلة نوعية في نمط التفكير والتنظيم، ليكونوا قادرين على مجابهة معوقات بنيوية كبيرة تتمثل في: حسم مسألة تصوّرهم لذاتهم وتنظيم علاقاتهم الداخلية في إطار هيئة وطنية جامعة قوية وتوضيح علاقتهم المطلوبة بالمشروع الوطني الفلسطيني؛ والنظام القانوني القمعي الذي يجرم العمل السياسي؛ والتبعية الاقتصادية للاقتصاد "الإسرائيلي"؛ وتفكيك البنية الاجتماعية عبر الجريمة المنظمة؛ والانفصال الجغرافي والسياسي عن بقية الشعب الفلسطيني، وغياب مرجعية وطنية موحّدة تطرح مشروعاً وطنياً فلسطينياً شاملاً.

إنّ هذه العوامل تجعل من أيّ دور قيادي منفرد أمراً صعباً. لكن هناك بعض الإمكانيات الكامنة. أيّ في المقابل، يمتلك فلسطينيو 1948 عناصر قوة استراتيجية لا تتوفر لغيرهم، أهمّها: أولاً، مجرد بقائهم في وطنهم يشكّل تحدياً ديموغرافياً وسياسياً للمشروع الصهيوني. ثانياً، موقعهم داخل الكيان يمنحهم قدرة فريدة على فضح طبيعته البنيوية، وإسقاط ادعاءاته الديمقراطية. ثالثاً، قدرتهم على الربط بين النضال المدني داخل "إسرائيل" والنضال التحرري الشامل. لكن تفعيل هذه الإمكانيات يتطلّب إطاراً وطنياً جامعاً، وهو ما يظلّ مفقوداً حتى الآن.

## نحو دور فاعل: ماذا يجب أن يفعل فلسطينيو 1948؟

إذا كان المشروع الوطني الفلسطيني، أو الجسم السياسي الفلسطيني، في حالة تفكّك، فإنّ أحد التحدّيات المركزية هو إعادة بنائه من القاعدة. وهنا يمكن لفلسطينيي الداخل أن يلعبوا دوراً مهماً—لكن ليس تلقائياً في عدّة مجالات. فبتمّ ذلك في المجال السياسي، عبر إعادة بناء خطاب وطني تحرّري يربط بين الداخل وبقية الشعب الفلسطيني، ويتجاوز منطق "الخصوصية المنعزلة". وفي المجال الأكاديمي والثقافي، يتمّ عبر إنتاج معرفة تفكّك البنية الكولونيالية، وتعيد تعريف الصراع، وتواجه السرديات الصهيونية عالمياً. ويتمّ في المجال الاقتصادي، عبر العمل على تقليل التبعية، وتعزيز مبادرات اقتصادية جماعية تعيد بناء الحدّ الأدنى من الاستقلال. وفي المجال الاجتماعي، عبر مواجهة الجريمة المنظمة باعتبارها أداة كولونيالية قذرة، لا ظاهرة اجتماعية فقط، وإعادة بناء النسيج المجتمعي. ويتمّ هذا الدور في البعد الوطني العام، عبر تعزيز الروابط مع بقية الشعب الفلسطيني، خاصّة عبر أدوات مثل المقاطعة، والعمل الشعبي، وبناء شبكات عابرة للحدود المفروضة.

## كلمة أخيرة

إنّ الأسئلة المطروحة أمام الفلسطينيين داخل المنطقة المحتلة سنة 1948 مرتبطة بسؤال مصير المنطقة ككل، ما يعني أنّ التحدّي الأكبر لا يكمن في توصيف واقع فلسطينيي الداخل، بل في كيفية إعادة دمج هذا الواقع في مشروع تحرّري شامل. ومنذ طوفان الأقصى وحرب الإبادة، جدّد العديد من المثقفين، والباحثين، من الداخل

محاولة الإجابة على هذه الأسئلة الصعبة والمصيرية. فهم ليسوا أقلية تبحث عن مساواة مستحيلة داخل دولة استعمارية استئصالية، بل جزء من شعب يسعى إلى تفكيك بنية استعمارية كاملة. ومن هنا، فإن دورهم لا يجوز أن يتحدّد بحدود المواطنة التي فرضت عليهم، بل بقدرتهم، مع غيرهم، على تجاوزها. أمام هذا المفصل التاريخي الذي نعيشه، لم يعد ممكناً تأجيل هذا السؤال: إما إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني على أسس تحررية شاملة، يكون فيه فلسطينيو 1948 في القلب، أو استمرار التفكك، وترك كل تجمّع فلسطيني يواجه مصيره منفرداً. ومهما كانت نتائج العدوان الإمبريالي، فإنّ شعب فلسطين باقٍ في وطنه، ولا يمكن لمن جاء غازياً، وبأيدولوجية همجية مغلقة، ومصمماً على قتل أصحاب الأرض الأصليين والتحكّم المطلق والأبدي بالأغلبية الباقية في وطنها أن ينجو من غضب الشعوب. لكن ذلك لن يحدث من تلقاء نفسه، إذ دون استعادة الفاعلية الفلسطينية، تحت مظلة مرجعية جامعة ورؤية تحررية واضحة، سيطول الظلام، وتتفاقم المعاناة